

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۶۰



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰

مترجم

۱۴۰۲

شماره ۱۰۱ قفسه

۲۰۷۱۸۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب خزانه فیلسط

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۰۰۴۰۲۲



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۱۸۷



۱۳۱۳

۱۹۰۲۵  
—  
۲۰۸۸۷





بسم الله الرحمن الرحيم  
الله و يشككوه

المحمد لله الذي سمعتم الصلوات ورحمته نعم الرزق والعلو على  
مجر المودة يعطى المعجزات ولولع النج والفتاب وعلى الله واتجاه  
المختص من عند الله منزلة الحكامات ونعمه بعد  
على واحد من اكار العلم واما الحكامات رساله مطبوعه على صفت  
وكما حكمه مصوبه الى من اوصاه هذا الزمان والعام في كل الكمال  
نصف السبع من الامور فوجدنا صفة لا كرامة بل على  
احد المعاني وكان صاحبها صفة الله عن الحكامات هذه  
الوقار وطاهر النقاد من حيث من الحكامات والامانات  
والوقار والامانات ثم انت الى ما فيها من الحكامات والامانات  
باسم اكرامه الشج او الرزق كما المعجزات ما ذكره  
سائر الامور من الغزير والدرم الخمس من ذلك المعجزات  
والخبر الكامل ان اوصاه هذا الزمان والعام في كل الكمال  
المصالح وفلست كفى من مائة النج والفتاب والعلو  
في الامور وكفى من يكون الصلوات في النج والفتاب  
الفتاب وما الحرة فان الحرة على سائر الامور والامانات  
الدوم واسمها المطالب العز الدوم الدوم من الحرة في  
الاصلاح وطاعة المظلة والدفاع في حرة الدوم  
نعمه من المطول والظلم مصدرة على المقصد والامانات  
واسمها في هذه الامور لكون هذا الزمان والعام في كل الكمال  
الامانات وحرمته على مجلس من حرة الله فله فضل  
وراد على وكما هو الدوم استواء ما نواره والحرير  
من تارة والمسرور على هذا الامور والمسرور الى دروه المقصد  
والمرام المختص بالامانات التي في مائة العز الدوم الشج  
التي في مائة الطمان الامان من محاراه الامانة التي في مائة  
العام من مائة مائة في السائر والامانات وشكل الامانات  
الدوم في اصال وجودها على نفس الدوم ولا استمرار جعل  
الله صلح افعال الامانة مائة من احوالهم ووجودهم  
كأنهم مائة من احوالهم في حالهم وما لهم عنه دونه وكون  
ان يكون في المصود غير مائة من احوالهم والامانات

القطعة

القطعة فان ذلك ما يطول من عمره فابده علمته

## المسئلة الاولى

في اماران الحجج ركب من الدوم والصوره والبرهان المشهور عليه  
هو ان الحجج السيطر اذا كانت متباعدة واحدة انما يكون  
ما دورد الاصال عليه فالعامل ليس هو الاصال فان العامل  
سعى مع المفعول والاصال اسبق للاصال فالعامل له شي اخر  
غير الاصال وهو الذي كان قبل ذلك وهو ما لا يزال في ذلك  
المفعول قال العاضل المفعول هو الكلام انفي هذه الامور  
لان الذي لم يجر ان هو اصال او ما لا له وما سائر ان وما الاستل  
فه الا ان العامل ان يول ان هو الاصال الذي يعلم عند  
المفضل ويعود متباعدة عدم الاصال هو عرض مراتبه  
المصالح وموضوع العامل هو الحجج فان الشج الواحدة مائة  
معداد وعرض اصال هم في مائة الاصال والاصال انما يحا  
اجراء وسم اسمها وحصل قطعا معدده مسطرة الى اخر الفصل  
قال مولانا الامام اما المفعول في العرض العز الدوم  
معدده المفعول يمول في العرض من الحرة والامانات في كل  
من الحجج الاول ان احوالهم في مائة من احوالهم في مائة  
والاصح من احوالهم في مائة من احوالهم في مائة من احوالهم  
متباعدة من مائة من احوالهم في مائة من احوالهم في مائة  
واما الكمال في مائة من احوالهم في مائة من احوالهم في مائة  
الاصال السائر وهو ان القطر من الشج اذا شجنا في  
ما كل محله مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
ما في الحرة مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
النش اذار الحرة مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
موجود فله هو مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
المسئلة الاولى من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
عز من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
سعد ذلك الشخص لان المصود في ذلك الانسان ليس هو المصود  
الانسان والامانات كل انسان هو ذلك الانسان فان دخل  
في المصود من ذلك الانسان معتمدا الانسان مع امواله وراية  
على مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة من مائة  
منهم لانهم لا يملكون الزاد عليه المصود له المصونة





ان يحتمل الحاصل بعد الاتصال المستلزم الى كونه حاصلا  
 ذلك وانه اذا انعكس الاتصال فانه لا يعود ذلك الاتصال  
 وذلك المحصل مستلزما وذلك لا يورث في كمال المحصل بل في  
 من كمال المتاحات الاسمانى للموضع الذى كنهه الله تعالى  
 في مسئلة ان النوع الحاصلة حساسه هكذا قال في النوع الحاصلة  
 الانسان اما لا شك في جسمه وعلى اصل اخره اما ان  
 العطف والمصلح عليه بعدة المحصلة من جهة واحدة  
 سلمه وحدثه من جهة اخرى متمم من جهة اخرى الى  
 العالم فان لما المعرف قد يكون مجموعا الى ما يكون  
 شخصا او يكون مفردا ما يكون شخا صامم جمع من لفظ  
 يكون غير الشخص الذى الاول وهو الخاص بالاسم ثم  
 لما شرع في تكميل ذلك صدمه في علمه الاعاوى فظهر  
 ان الله سبحانه عند المحصل سلم ان الجسم الموجود  
 الاتصال مع علمه الاتصال ولم يمسك العلم اما ان  
 علمه في حال الاشكال والاعتماد في نفس ذلك على ما  
 يكون من الله واما هما الكلام ما اقلنا له لما يقول  
 فاننا ان هذا الذى ذهب اليه ليس له العلم ثم يقول  
 الحاصل المعرف انك قد اعرفت ان الجسم اذا ورد عليه  
 الاتصال فانه يعلم عن الجسم عرض من ان الله المتكلم  
 فلا يكون اما ان يقول الجسم الواحد على الله المتكلم او  
 سلم ان وجهه تلك الكلمة المتكلم فاعرفه تلك الكلمة انك  
 تلك الواحد بوجه روال تلك الكلمة فاما روال هو ظاهر  
 الف لانه الواحد ليست بداخله فقولوا ان الله الواحد  
 وكذا قد عرف من على ان الله الواحد من المصادر ولو احبها الله  
 ان تقول فاسل الواحد المقولة على الجوارح وعلى  
 الجاساد والنفوس وما شئت من الاسم ولكن ذلك مردودا عليه  
 واحده لاحد ما الى انزادها فثبت ان الوحدة الكلمة المتكلم  
 راد على ادائها لك الحاصل المعرف من ساعد على ان روال  
 الواحد الكلمة بوجه روال الكلمة فلم لم ساعد على ان روال  
 وحده بوجه روال الجسم واما قوله ان كل واحد من

اياه الخاطئة للامان ذلك الامان يظهر قوة هذا البرهان  
 ان كل الصود حتى يقع فلابد وان اس ذلك الامان بل لو  
 بعد ذلك الامان لم يكن ذلك الامان الاول الذي انعم الله تعالى  
 انعم الله تعالى هو صفة بل انما هو صفة اذا عرفت  
 هاهنا المدعى من قول الجميع ان الشئ له في ذاته وجود وهوية  
 ونسبا باعتبار من عساه انما هو صفة فادور وعلية الاضطرار  
 والحرية فاما ان يقال انه نسب له خصوصاً ولم ينسب له ان يقال  
 نسب له الوجود فان الجميع بعد دور واد الاصل عليه صادر  
 ذلك الوجود مع ان ينسب فاد ذلك الوجود والخصوصية وذلك  
 ملك الحقيقة فدر الله ووجدت بها احسان فان من لم يكن  
 ان الوجود قد رتب له الكمال بل ان ذلك النسب قد رتب له  
 المعنى بالنسب خصوصاً الى احكامها مع ان يكون هو على قدر  
 وبذلك الخصوصية في وجود الجميع وليس يكن ان يقال وجوده  
 خصوصية حتى يقال ان وجوده رتب له خصوصية فاد ذلك  
 وخصوصية وجوده هو ذلك فاد ان الوجود صدر الوجود  
 الخصوصية واد ان السلب الخصوصية صدر ان ذلك الخاص وذلك  
 المحسوس والقي وجوده ذلك يكون شئ اخر يعاونه بالعدد  
 سائر كانه في النوع وادام ذلك في قول الجميع انما كان  
 ضرر وانما يمكنه الرول والطاره كانه قبل وجودها فكنه  
 المحسوس مع وجودها من صاها بسد في محال وليس ذلك  
 هو الاصل بل كل ما يكون محال النوع صاها في وجوده فلابد  
 وان يكون ما مع ذلك السلب وذلك المحسوس ليس له الاصل  
 سلب المحسوس مع ان السلب كانه سلب محال وجوده في السلب  
 المحسوس مع انه هذه النوع لوجوده في غير الاصل وهو في  
 محسوس الاصل والاصل صدر ان الجميع مرتبة في السلب  
 وحاصل الكلام مع الوجود واحد وبقي ان الحقيقة مع علمها  
 العلم وكل ما مع علمه العلم فله مادة فاد الحقيقة مع علمها  
 ما مع علمها فليس متصفاً بالما من السلب المحسوس هو الاصل  
 مع ان ما الامانة في النوع علمه العلم وهو في السلب على بقا  
 السلب في النوع فقول الفاضل المحسوس انما هو عرض  
 ما اليه السلب وموضوعه العلم بل الجميع انما هي الوجود انما  
 هو صفة وانما هي في الوجود وليس كذلك والحكمة قد يعرضوا  
 هذه الكلام ليعرضوا الا ليعرضوا بل كافي في ما فهمه والواو استدلال  
 معاد الاصل والاصل على الجميع في كنهه والمادة في النوع الا  
 ان



عن الجسم في جهة مثل التي مضى عنها الاتصال الى غير  
من الاعراض كالمقدار وغيره وان كل جسم في جهة مقدار الاتصال  
فان ذلك المقدار والاتصال قد يرفع ويهول ويجمع  
ويعد بقية كمالها لان الصوع المصوب باقية في الخلق  
واحواس علم ما سأل تلك الشئمة والجسم التي كانت موجودة  
صل الاتصال ليست في ذات موجود قبل الاتصال  
بالصوع بل بالنتيجة وذلك بالانضمام وانما طين بل ان  
يصل لم يكون بل اتصال المقدار الموجود قبل الاتصال  
هو نوع موجود بعد الاتصال للمقدار القديم ويحيى بالرب  
يكون الوجه المقدار وما انخرض الفاضل المقترص  
ان ذلك المقدار قد زال لونه انخرض وان صدر الساق اذا  
والصعد والكل الشئ وذلك بوجه علم ان العترة في  
الجسم علم ان لم يزل لم يزل على قول ان جسم  
كل جسم في صورة النوعية وهي بسيطة لا تركب فيها فاجم  
الكل في شئ مثلا جسم صورة الشئمة الانما في الوجود  
لا يكون في مقدار وجوده وكثير الاتصال به من بعض الجواهر  
والانفعال ويظهر ظاهرا في بعض الجواهر والاعراض في ذلك  
جسمها وما عساهما لا يكون على ان هذه الصوع غير  
قائمة بذاتها بل في ذاتها في مادتها وصورها في الفاضل  
احواس صفة العالم منه نظير انما كذا الى الان في البحث  
على ان الجسم بل ما هو موجود في مادته وما ذكره الان مطابقا  
بالربان على الصوع النوعية رابطة على الجسم وهذه صيغة  
لغيره غير الاولى وسماها ربان لغيره كمن وضع لغيره  
الاشياء وهذا علمه لو صح فاي على احد البحث في العترة  
ولم يورد هذا علمه وجميع في ذلك يقول الاجسام مع  
تساويها في الجسم متساوية في الصفات فان منها ما لا  
ينبتل الا في احوالها ومنها ما يسل الشئ كلاس الخلق  
ومنها ما يسلها ويرفها بسهولة وهذه الصفات ليست مشتركة  
الجسم والاشياء جميعا بل في الاشياء معاني على ما هو مقتدر  
في الكلب على الاتصال بصور رابطة على الجسم وعلمه شك  
وموان احلاف الاجسام في هذه الصوع مع تساويها في الجسم

الكل

ان كان لصوره على سلك الصور الى غير النهاية وهو  
وان قال اصل استعدادات مختلفة حصل في الاجسام سلكها  
الدورية المختلفة وسماها المساندة خور وان يكون  
الانما يكون من هذه الاستعدادات حتى لا يحاوي الى اما هذه  
الصور والحواس ان الاجسام انما اجعلت هذه  
لصور سلك الاستعدادات المختلفة ان احدها سلكت واستمرت  
ضرورة استمرار السلك الموجود لها وموله لم يكون اسناد تلك  
الكيفيات الى تلك الاستعدادات فيقول لا يرى ان الحياة اذا  
سخرت اليك الكيفية المحسوسة لتعني المرونة المحسوسة انما افارق  
المسخر غايات المرونة طولان منه مع اخرى في المبدأ لوجود المرونة  
المحسوسة والماسم تحيية للمادة بعد الى الرد كانه لما لم يكون  
المادة صورة اخرى مصحبا لاجرم متى راب للمادة وصلت  
وذلك عند ما نضر هو ان ذلك الجسم عند ما نضر المادة  
لم يعود بطبقة ما لم يبق هو ان نضر المرونة انما ان تلك  
القول التي هي مقدار هذه الكيفيات المحسوسة كيف يكون  
صون مقوم مع تمام الربان على ان المادة لا تقدر  
بصورتين مختلفتين في الترابي وكثير ذلك على الترتيب  
وما سلك بذلك من الحجاب فذلك ما لا يحتمل هذه الموضع  
ولعلم اما ان قرنا هذا الربان على الوجه الذي ذكرناه  
لك علمنا شل موع لغيره وذلك لانقول الجسم المتصل  
للمادة واحدة فاد التسم فللمادة لا يبقى واحدة  
بل للمادة وان نضر اسر فاد اطلب هذه المادة صطلت  
لك المادة نفسها وكان يحصل ان المادة ما هي و  
ذهب الى العسر البنية وذلك اجل وان كان العلم وذلك  
انما المادة للمادة فذلك العلم للمادة والصور الجسمية  
هذه الاشكال صعب وفي حله فانون فيقول الماد  
وهذه التي في المعتقد في اما ليلها في الجوان  
يقول قد سمع في الطبعات ان الكون  
والف



للجواهر

في احرام الاموال مجتمع اسمها على الجسم الاول الذي هو المكون  
مفعول ان ذلك الجسم مساو لسائر الاحسام في الجسمية ومجانبة لها  
فما عطف ذلك الجسم عن من اسماها الحركة المستقيمة وهو  
الحركة المستقيمة واسماها الحركة والاسما وصلى  
ان ما به الاشتغال بمعاريطه الاحكام وما به الاشتغال  
بموانعها من الاحكام هو تلك العلة وتلك العلة لازمة  
للكل الجسمية لا سيما الكون الفناء وعلى تلك الملازمة  
تلك الكيفية تلك الجسمية اما ان يكون نفس الجسم او امرزايه  
والاول باطل والآخر كالحجم لذلك واما الثاني فلا كلاً  
ان يكون ليس حاله الجسمية وليس تلك الجسمية او ليس غير  
حال في تلك الجسمية والاول الجسمية حاله فيه والقسمة الاول  
باطل لان تلك الملازمة ان كانت في حال الجسمية ذلك الشيء  
ان لم يكن ملازماً لتلك الجسمية لم تكن العلة للملازمة له  
لازمة للجسمية وقد فرضت لذلك عطف وان كان لا راد لتلك الجسمية  
فان كان لزوم نفس الجسمية عاد الخيال المذكور وهو وجود  
اشترى الاحسام ماسرها فيه وان كان لا يخرج كان الظالم  
فيه كالظالم في لزوم العلة وسلم التسلسل واما ان  
كانت له ان غير حاله الجسمية حاله فيه وذلك لا مبرر لا  
يكلو اما ان يكون جسم او جسمنا او شيئاً ليس جسم ولا شيئاً  
والقول باطل ولا كان كل جسم لذلك الثاني أيضاً  
باطل لان ذلك الامر الجسماني اما ان يتبع زواله  
عن محله او لا يتبع فان كان لا يتبع عاد السؤال عن  
المقصود للزومه للجسم وان لم يتبع زواله للجسم فاد  
ما يراه والمخرج له فلا يخلو اما ان يكون انعدامه عند  
زواله او لا يكون فان يجب انعدامه عند زواله  
عن محله وهو ممتنع الزوال عنه ان كان ذلك الامر ممتنع الاندفاع  
محمداً يكون ملازماً للعلة لتلك الجسمية ايضا فممتنع الزوال  
وقد فرض انه ليس كذلك هذا عطف واما ان  
كان الجسم انعدامه تلك الصورة عند زواله

محله

محله كما ان تلك الصورة عند زواله عن محله على محله  
نفسه ايضا بعض الاحكام تلك الكيفية دون بعض  
سواي الاحكام في الجسمية والمصدر في المحل العرفي  
وذلك محله من الاموال الملازمة تلك الجسمية تلك العلة  
لاجل محله الجسمية وطول تلك الكيفية ذلك الشيء كما كان عند  
لها اعني العلة والجسمية منصفها بالاجم حجة بما رتبها  
واسمها من مظاهر ان الجسمية هناك كالمحل في محله فاذل  
احسام من لفظها كمن لم ير الحان والصورة ثم بعد الجسمية  
ان يتبع لها انما الخلق على محله لا يصح ان يصح له انما  
الخلق على محله كمن لم ير الحان والصورة ثم بعد الجسمية  
حسبه العلة هو لها ومحله واذا امس عليها معاينة تلك  
الكيفية لان ملازمها كما يتبع حلولها في تلك الحان فاذا  
ما يتبع الجسمية الخلق على محله فادعها محله صارت واحدة  
الاصوات تلك العلة في محله معاينة من الجسمية والعلة واحدة  
الشؤون مستمرة الزوال وقد فرضت لذلك عطف وطهران  
الجسمية على محله في مصفى الخلق على محله فادعها محله  
فلا بد وان يكون محله في مصفى الخلق على محله فادعها محله  
من السؤال والصورة بعد ذلك المصلى الذي صادفنا عليه  
ولو انما ناعده الفاضل المصلى بعد ما رجع من بعد ما رجع  
الذي ذكر الشرح الاول للركات في برهانها الدالة على  
وجود الفصول اختار هذه في المادة فقال واما الذي انتهى  
اليه الجسمية انما هو المصلى ان الجسمية معان على  
الصورة معان جسمية انما هو المصلى ان الجسمية معان على  
حطاطة محضها والجسمية الملازمة معان للصورة الساطعة  
المعانة هذا حاصل الظالم ونحن نقول ان هذا لا يدل  
على ان الجسمية في ذات مركبة من الحان والصورة ولا يدل  
ايضا على ان يراه النار من المعنى وانما على ان الجسم  
الاداء الجسمية على ان الالوان هو او هو الكيفية  
الاسماءات المركبة وانما هذا المطلوب لا يتم الا  
بعد

بعد



فنادى مذهب النصارى عيسى في القول الخلق والعاقل لم  
 نشر الى ما عسكر في ابطال ذلك حتى سلم انه مركب المركبات  
 غير العاصم واصفاً لانه من ان من هذه المذاهب الطائفة  
 والواحد من مقوماتها محلي وذلك ليس مناسفة بل المستقيم  
 برغم ان يورد هذه الطوائف في الاحكام وهذه الصفا  
 ومنه البعوض من قبل الصور ليس من شفا دخل في  
 لعدم محلي والعاقل لم يعم محلي ذلك وطاهر الماخذ لانه  
 من صميم المذاهب التي هي منسوبة الى المذاهب التي ذكرناها

## المسئلة الثانية

في تباين الابعاد

اعلم ان التباين المذكور في كمال الاسرار منى على مقدار  
 بحر او اعلى المصل ثم مركب التباين منطوقاً فادلما انه  
 لو كانت الابعاد غير متساوية لكانت كجرح اسدادا من مبداء  
 واحد فساد المبدأ لا من الاعداد منها وانما انما لكانا ان  
 نفرض منها الاعداد اريد بعد واحد من الاعداد متساوية  
 الساعات واما بعد واحد والآخر بعد واحد عليه شبر وبعد  
 بالاعداد ذلك الثاني وادع عليه شبر وهكذا الذي يكون ناسداً على  
 الثاني هو اسفل شبر وما لعل ان يكون يوصفها بما مع البراءة  
 عليه كغير موجود في العدد الذي هو فيها اسفل انما الثاني على  
 الاول موجود الثالث مع رتبة اخرى وادع عليه المقدار  
 مقبول لا شك ان محقق من الاعداد من الاعداد غير متساوية  
 كل واحد منها وادع على اخر فبما ان الاعداد غير متساوية فاما  
 ان يكون طول واحد من الاعداد حاصله في بعد اخر موقفاً وليس  
 لذلك ما لم يكن كل رتبة حاصل في بعد اخر كما هو الحال في رتبة  
 موجوده في بعد اخر فاما ان يكون طول الاعداد غير متساوية  
 كان موقفاً بعد اخر كما هو الحال في الاعداد موجوده في ذلك العدد  
 وادع على كون طول الاعداد غير متساوية ان يتطابق المقدار  
 فيها ليس غير متساوية بل متساوية اما ان يكون كل واحد من تلك  
 الاعداد حاصل في الغير فاما ان يكون الكل حاصل في واحد والآخر  
 واما ان يكون الاعداد متساوية فاما ان يكون الاعداد غير متساوية  
 رتبة على التمسك بنقطة بل موعدها غير المتساوية بل مجموع

بل

بل الاعداد الى العدد العاشر وطاهر ان تلك الاعداد  
 ناسرها موجودة في بعد واحد وذلك كالمركب الاول انه  
 يكون الخط غير متساوية مع انه محصور من خاص من الثاني ان  
 ان العدد المتساوي على جميع الاعداد ان كان موجود بعد اخر  
 فهو غير متساوي على جميع الاعداد فان ما هو متساوي عليه  
 وعلى رتبة اخرى ان كان موجود بعد اخر فبما ان تلك الاعداد  
 ومدة فرضنا على كل رتبة متساوية فاما ان يكون الاعداد  
 الاعداد من بعض الى اخر في تلك الاعداد متساوية يكون  
 باطلاً حال العاقل المحضر ان العاقل ان يقول ان  
 هذه الاعداد بل رتبها الى غير المتساوية وكل رتبة يوجد فاما  
 مع المبدأ عليها بعد واحد في بعد واحد واما مع المبدأ فاما  
 من ذلك ان يكون هناك مكان ان يوجد بعد من الاعداد من  
 الاول من تلك الاعداد الموجود غير متساوية حتى لم يرد ان  
 يكون ما لا يسمي محصور من خاص من طائفة الاعداد لانه  
 اذا كان هناك رتبة غير متساوية وذلك احد منها موجوده  
 في بعد اخر فبما ان تلك الاعداد متساوية فاما ان يكون  
 كان كل موجود في اخر فبما ان يوجد بعد اخر فبما ان  
 الاعداد ما لم يكون سمي ان يوجد واحد يكون متساوية  
 الاعداد التي الاعداد غير متساوية فاما ان يكون بعد عرض  
 وكل رتبة بعد اخر او بعد واحد فاما ان يكون الاعداد متساوية  
 والاعداد التي بعد اخر فبما ان يوجد بعد اخر فبما ان  
 وجوده لو امكن وجودها لكان اطول المبدأ وكان لا يكون بعد  
 اخر او بعد واحد فاما ان يكون لكان ذلك الاعداد المتساوية  
 الثاني فبما ان جميع الاعداد التي الاعداد غير متساوية

الاعداد



شرح على كتاب  
 الحساب في  
 الحساب في  
 الحساب في

ما عاينوه من هذا وقد مضى ما مضى على الكمال من  
 كماله في وجهه بعد العدد والعدد من كماله في وجهه  
 الملكة وهذا حال الكمال بعد ان سقط المبدأ وان  
 بعد ان بعد مال في وجهه ان هذا الكمال لا يقع في هذا  
 الركن بل هو كونه وهو بعد ان حصل هذا الكمال من  
 انه كونه وجوده بعد ان حصل على جميع تلك الزوائد ولا يوافق  
 ان ذلك كونه مستحيل مع وجود المبدأ من غير متناه في كونه  
 جملة في تمام الماطلة الى ان القول بالمتناه المبدأ ان  
 كل تلك الزوائد لو لم يكن محتمل في بعد واحد كان هذا  
 زائدا غير محتمل في بعد اخر فيكون تلك الزيادة اخر المبدأ  
 وذلك وجه ما في المبدأ من اللين في صفة متناه في كونه  
 كما حصل في بعد واحد لم يحال في وجهه الذي ذكره الشيخ  
 من القبول في المتناهي محصورا من خاص من وجهه الذي  
 ذكره الفاضل المحض في هذا ان كمال هذا الفاضل  
 غير قاطع في الركن بل هو كونه في كونه وله كماله في كماله  
 عبارة اخرى فيقول كمال الفاضل اما ان ساعد على ان  
 كل واحد من تلك الزوائد حاصلة في بعد اخر من وجهه  
 فان لم يكن كل واحد منها محصورا في غيرهما معناه  
 لغوي صائرا وفي كل الزوائد شمل على عمل اللين  
 للمفروض فانها مبرورة في وجوده في بعد واحد فاذ  
 هناك خط بوجهه تلك الزوائد الغير المتناهية بل يقال  
 ان هذا محال انما يجب ان يكون ذلك البعد أطول من اربعة  
 وان لا يكون في وجهه قبل ان الشك في محال كونه في وجهه  
 المبدأ من غير متناه في كونه كماله محال فان قال  
 هذا في كل واحد من تلك الزوائد موجوده في بعد  
 لغوي فذلك ان كل تلك الزوائد موجوده في بعد واحد  
 هذا صدق على ما هو عليه في الكمال متناه لا متناه  
 زائدة

١١٥

زائدة الثاني على الثالث موجوده في الثالث مع رايه لغوي  
 الثالث كما استدل على ما راد على الثاني بعد شمل  
 على ما راد الثاني على الاول فقد ان تلك الزوائد  
 لو كانت مبرورة مشتملا عليها لكانت مبرورة  
 خط واحد وذلك انما هو وجه ما في المبدأ من الذي  
 الشح وجهه الذي ذكره الفاضل المحض في وجهه الذي ذكره  
 غير متناه في وجهه انما ماطلة مبرورة فاذ انما مبرورة  
 مساهمة والمبدأ ان المتناهي متناهي قال والذي ذكره  
 هذا الكلام ان المتناهي المذكورين والزيادة في الوجود  
 التي منها ليست متناه في وجهه بالفضل في جميع العالم  
 في امر متناه في وجهه ما مساهمة الدهر في وجهه من حيث  
 ملا وجوده اصله في الدهر في الخارج الدهر في وجهه من الدهر  
 غير متناه في المبدأ من ليس رايه بعد طول مبرورة في وجهه  
 المبدأ في وجهه موجودا في الدهر في وجهه متناه في وجهه  
 لمنا ان يوم بعد اخر الزمنية ولا يمتد في وجهه الى حد  
 ليس رايه امكان اقول هذا الكلام انما يتوجه اذا  
 ادعى وجوده شمل على الكمال على جميع الزوائد  
 الغير المتناهية لكن بطلان ذلك ما لا يحتمل في وجهه في وجهه  
 فضلا عن كمال المتناهي المصنوع اما ان لم يكن وجوده شمل  
 على الكمال لم وجوده غير متناه عليها وذلك وجهه في وجهه  
 المبدأ من ان يكون غير المتناهي محصورا في وجهه من وجهه  
 الحكي ما سجد وجوده في وجهه مساهمة م قال الفاضل  
 الزيادة بغير البصر من المبدأ من وجهه في وجهه  
 الى غير المتناهية وذلك انما يكون في وجهه كماله في وجهه  
 مقدار الاعمال ان كل وجه مساهمة المبدأ من وجهه  
 لا يمتد في وجهه في وجهه على وجهه في وجهه  
 العدد وكل واحد منها في وجهه من وجهه المبدأ من وجهه  
 من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 الوجه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 دالة واحد اخر في وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه  
 متناهي طرف النقصان الى حد المتناهي ان يوم اصغر منه



[illegible]



المسألة الثالثة

والله اعلم

1122



[illegible][illegible]







[illegible]

العلم في هذا الباب على الوجه الذي هو العلم  
بغيره لكن العلم بغيره كذا في موضعه فالتعليم على  
الادراك امر وراه العلم بالادراك واما ان  
العلم بالادراك ما الذي في حقيقته نفس العالم كماله  
العلم بالعلم والادراك شعرها ودرجاتها ان برسم في ذاتها  
صوره دائما وان في غير صورته من مصادره من  
جميع الوجوه لصوره صورته من مصادره من مصادره  
ان السواد في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
الادراك هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بما هو في ذاته هائل فاما ان العلم بالعلم بالعلم  
والادراك بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
ويعاد ان في حقيقته ذاتها من قبل العلم بالعلم  
العلم بالعلم من الشيء الذي يكون الادراك لان حالة  
العلم بالعلم يكون الشيء حاصل عند العلم بالعلم بالعلم  
لما علمت علمها والشيء الذي في ذاته من العلم بالعلم  
فالعلم العالم ما عرف لما دلتها من علمها بالعلم  
عند ذاتها ما عرف لما دلتها من علمها بالعلم  
اكتشف في ذلك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
ما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
يعاد ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
كان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
دلتها وان كانت في العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
ليس العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وخصوصا اذا كان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
او محسوسا طرأ على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم



























[illegible]

الم

السبب في صعوده ووجه الارتفاع هو لورده المصداق السباع  
الحاج عند حركته في الماء من ملاحظ في الفصل الحادي  
كلما شعر بحاجته لم يحام الشغل من العربة الفصل الثاني  
كلما شعر بالثقل من ذلك ولعل الغلط من المصاحف والثبات فافضل  
مقدور في انشاء هذا الفصل ان التوقف فيه بحديث الهوا  
من الهوا وذلك من غير ان يكون الهوا شفافا والحق ان الهوا  
بل انما يستقر على سطح اللون ولهذا اذبح في حطه ان كان  
الماء حار فهو يستقر على الهواء وما قال من ان الهواء بعد  
في الهواء هو على طريق اسعاده فانه قد ثبت ان الهواء ليس  
من اصل الحسام بل هو كغيره في العالم المعامل من غير ان  
يقال انه اصل من الشمس من عند في الهواء يستقر على  
اللون ثم ان افاضل المعترض حجب على ان العين لا تدرك  
وان يورث في الهواء هذا النوع من الباشريان ما كان فعل اللون  
بالجسمانية فانه لا ينفذ من اتصال الله تعالى العلة الا يمكن  
ذلك الخلل الذي يورث العلة من محل الحق وادام كل من تدرك  
الاتصال وليس ذلك ما قال المرئي بل هو ما ثبت من ذلك القول  
بالانطباع هو اذن اجل ان الاله حركه في المرئي بل ان ذلك  
الان انما يحرك كغيره من غير ان يكون اتصال المرئي بالهوا  
انما هو الشايع متى يكون من غير ان يكون سببا في انما انطباع  
فانهم يقولون وقد نقل الشايع وانما سببا في الهوا من غير ان  
يوجب ان يحصل المرئي بالهوا وذلك ان الانطباع واصل من غير ان  
سبب ان لا يورث ذلك الا يمكن ان يكون يحصل جميع الشايع او  
حدث النفس في كل ان كان ولا بد من الاله ان يكون حركه  
بذلك وذلك من غير ان لا يورث ذلك الا يمكن ان يكون يحصل  
الانطباع بل ان كان ولا بد من الاله ان يكون حركه  
واذا ثبت ذلك فقول لم ان كل حاله عام من مشروط  
بالانطباع وحيث ان يكون مشروط بحديث في الكسوف الهوا  
وقول الشايع الانطباع لم ان كل حاله عام من مشروط  
بحديث الشايع لانه قد ثبت كسفه في الهواء وحيث ان يكون







فان الاقسام لا تعدو ذلك الملاء فاما ان يقول الوجود للصورة  
 الخالية وذلك بعيد او يقول وجودها في الاحسام او يقول  
 احكامها وذلك ما سئل المحقق المذكور فلو اكل هذه العقدة  
 اكلا لا شئ فاما لتقرر النفس على ان جميع احوالها كانت  
 لنفس منها لغير العلم في هذه المسئلة

# المسئلة الخامسة

في تحريد النفس الناطقة

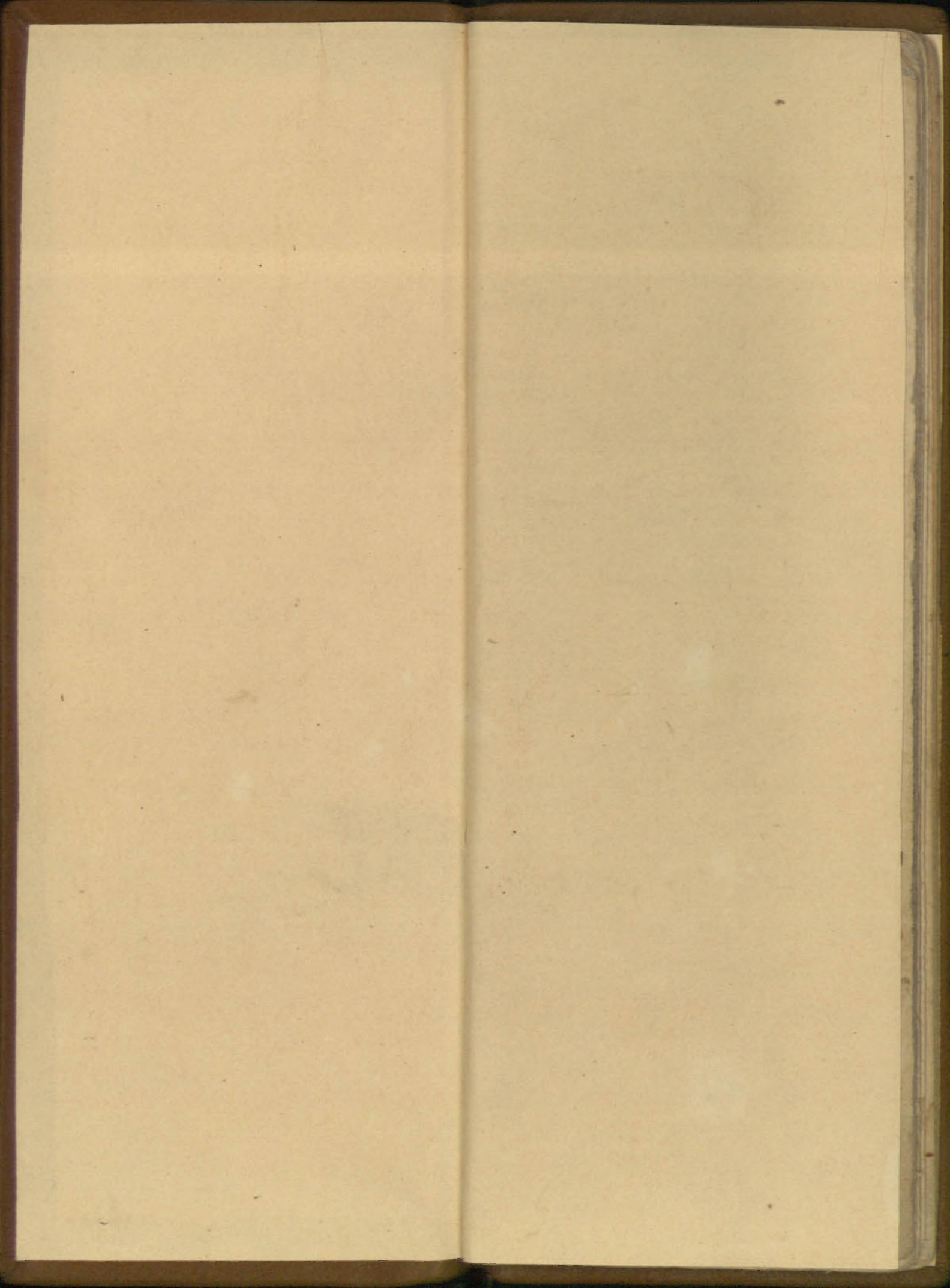
ذكر الفاضل ان مع صلاح من فيه ان يقول بحرية  
 النفس وان كان ما هي مقولة عن الاسماء المصطفية المطلقين  
 على الاسماء الحقة عن كمال السر للعلم في علمه حتى ظهر صوره  
 على شكل وجوده فيعبر عن محال ما ان يذكر ما قرره في هذا الباب  
 فيها ان يقول ان كل عامل كونه بنفسه انه هو الذي كان متحرك  
 في العلم والحرية في وجوده اما ان يكون سماء وهو محال  
 لان الاعراض كسماء دائمة الخلق والعدل وقد منها ما يتقدم  
 انه لا يمكن ان يكون بعض احوال ذلك دون البعض حتى يقال ان منها  
 احدا اصله محفوظ لاسد منها احدا فاصل سلك ذلك لان  
 بعضها المركبة مركبة من ذلك بطور السيطر ليس في احوالها  
 بالعرض فمع ان بعض بعض احوالها المصرفة للخلق والعدل  
 دون البعض مع اتحاد الطبيعة والماهية وسجل ان يكون  
 هو من غير اساس ساس مطلقا ما يحتمل انما ان يكون العلوق كمال  
 لمنه وعدم الحمل لعدم الخال يعود الكلام ان من ان  
 لمنه ان سلك هو كنه عند سلك احواله والاطمئنان عند الحمل  
 عدم اكمال يكون في ذاته مجردا من ما يكون علامة البذر  
 والمصروف ذلك هو المطلق واما الكوالمات من غير علم في عندنا  
 انما عقل النفس في انما هي التي كانت قبل ذلك كاحاصل الشجر  
 ما النفس مع الوجود في بعضا كما سئل على ان هو من الاسنان  
 ليس هو كمال بعضا اما لا يدل على ان ذلك هو من بعضه  
 الاحسام واما الشئ في كنه هو الذي كان قبل ذلك نفس

يكون



الباء







خطی

۲۲